المحاضرة الحادية عشر: إشكالية المصطلح في الدراسات اللسانية

لقد عصفت تيارات المعارف والعلوم داخل فضاءات التلقي المعاصر لها؛ وساهمت نظرياتها في بعث تراكم مصطلحاتي تزاوج بين التعقيد والتوسّع؛ وأضحى الكشف عن نواميسها ومراياها مطلبا ينشده الباحثون المتخصّصون، وكذا المؤسسات العلمية المشرفة على فكّ طلاسم المواد اللسانية، وتتبّع منابعها عبر التأثيل والتأصيل العلمي والمنهجي.

وما دام الأمر –ههنا– متعلّقا بالتعرض إلى إشكالات المادة المصطلحية في الدراسات اللسانية فإنّه يمكن القول أنّ هذا الموضوع يظلّ إشكاليا بامتياز؛ إذ دوّنت الأقلام النقدية هذا الموضوع التأزّمي في أبحاث ومقالات شتّى؛ والتي تؤكّد في مجموعها عظم القضية، والتي ستخلق تشويها وتشويشا داخل دوائر التواصل بطرفي (العام/التخصّصي)؛ فإذا كان "إيجاد المعادل اللغوي العربي لألفاظ الحياة العامة ليس مستعصيا بحكم ما تتوفر عليه اللغة العربية من مخزون غنيّ، تراكم عبر العصور وكاف لكي يفتح منه المصطلحيون بكل ارتياح، فإنّ المشكل يكمن في الكمّ الهائل من المفردات العلمية التي تتطلّب مقابلا لها، ولا يوجد في الرصيد العلمي العربي ما يوازي ذلك على مستوى المفاهيم؛ إمّا تطرأ لجدتها وحداثتها أو لغرابتها بالنسبة للثقافة العربية التقليدية" [1].

عليه، فإنّ مسألة إيجاد المعادل المفرداتي المعجمي المنسجم ما مفهوم المادة العلمية المنقولة ليس بالمنال السهل الهيّن؛ وذلك بالرغم من إقرار المجمعات العلمية العربية بصلاحية بعضها في تبوّأ الأرضية العلمية فـ"هناك قلّة قليلة من المصطلحات التي أقرّت، ثمّ كتب لها الرواج والاستحسان في الكتابات اللسانية العربية التمهيدية والتخصيصية، رغم الوعي الواضح لدى بعضهم بالأبعاد النظرية والمنهجية للمشكلة اللغوية. فأزمة المصطلح اللساني ما زالت قائمة وبشكل حاد بدليل ما يكتب في البحوث، ويلقى في الندوات والمؤتمرات" [2].

---

[1] عباس الصوري، بين التعريب والتوحيد، ضمن كتاب: قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الانسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، محمد الوادي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص101.

[2] محمد العياشي، المصطلح اللساني العربي الحديث: من التأسيس إلى التدريس، ص31.

ولقد شكّلت قضية التحدّي للمنظومة المصطلحية الوافدة، –و النابعة من معارف ومشارب شتى– أزمة عصيّة لدى الباحثين اللسانين العرب؛ سواء على مستوى التمثّل أو الوضع؛ وهو ما طالعته لنا مقولة (عبد السلام المسدي) –المندرجة تحت عنوان بحثي أسماه "الجهود العربية في المصطلح اللساني"– والتي خصّها لمنظومة المصطلح اللساني المنقول إلى لغة الهدف؛ إذ يقول: «لقد واجه اللغويون العرب مشكلة المصطلحات اللسانية منذ تصدّوا لهذا العلم الحديث بالتلقي والتمثّل ومحاولة الإنشاء والوضع ولقد كان شأن جيل اللسانيين الأوائل مع علمهم كشأن كلّ من اختصّوا بحقول المعارف الأخرى مع اختصّوا به: مغالبة المتصوّرات ومراودة المفاهيم بمختلف السبل الاصطلاحية، فكان الاحتيال على المدلولات في جلّ الأحيان سابقا للحيرة الاصطلاحية، من حيث هي تصوّرات معرفية وتقنيات لغوية يتّصل جميعها بصياغة الدوال العلمية» [3].

و بالتالي، فإنّ ترجمته الحرفية دون الرجعة إلى مفاهيمه الأوّلية سيكون حتما عملا يحمل سمات (الضبابية/السطحية)؛ وهذا ما يفهم من قولها: «إنّ اختلاف السياق ينمّ على اختلاف ثقافة المرسل عن المستقبل، بينما تفرز أداة التوصيل مشكلة الترجمة، وإشكالية المصطلح الناجمة عن عدم الدقّة والتداخل الذي يمكن أن يحدث نتيجة عدم وضوح الرؤية، وغياب التعمق في معرفة الخصوصية»[4] وقد تكون هي ذاتها عند (محمد لطفي اليوسفي)؛ إذ نلفيه قائلا في هذا الشأن: «سيعاود مأزق المصطلح الظهور بشكل أكثر عنفا وأشدّ ويلا ومضاء عند تعامل هذا الخطاب النقدي العربي المعاصر مع المصطلحات والمفاهيم المستقدمة من الثقافات الغربية. ستستقدم المفاهيم والمصطلحات وتخلع من منابتها دون إحاطة بالنصوص الإبداعية التي في ضوئها تمكّن النقاد الغربيون من ابتداع تلك المصطلحات و المفاهيم (...)؛ إذ لا يمكن أن تتمّ عملية نقل المصطلح من الثقافة التي ينتمي إليها

---

[3] عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص73.

[4] آراء عابد الجرماني، اتجاهات النقد السيميائي للرواية العربية، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص71.

دون تبسيطه وإفقاره وإلغاء كثافته وإرغامه على النزول في غير أوطانه، ما لم يقع إثراؤه بفتحه على أبعاد جديدة وتوسيع دائرة دلالاته»[5].

ومن جهة أخرى، فإنّ التعدّد المصطلحي الموضوع للمفردة الأجنبية الواحدة يشكّل مأزقا كبيرا وإشكالا مغلقا عسيرا داخل المعاجم المصطلحية العربية ومصنّفاتها؛ فهو في منظور بعضهم "نقمة في مجال المصطلحات العلمية والتقنية (...) يؤثر بشكل خاص على المصطلحات اللسانية، ولا يمكننا أن نفضّل إحدى هذه الترجمات على غيرها من دون اتفاق المجامع اللغوية على هذا الأمر، واعتمادها على مبدأ توحيد المصطلح بالاستناد على أسس علمية واضحة، يتّفق عليها الجميع، لأنّه ممّا لا شك فيه أنّ سبب هذا التعدد الاصطلاحي يعود إلى غياب التنسيق بين المجامع اللغوية، والمؤسسات الوطنية التي تعنى بالترجمة والمصطلحات، إضافة إلى المترجمين والأساتذة والمعجميين الذي لم يتّفقوا على أسس علمية دقيقة لبناء المصطلح العلمي" [6].

أمّا رؤية (محمد العياشي) فإنّها لخّصت بمقولة استفهامية تطفح بطابع السخرية من سياسة عدم التطبيق لجملة الحلول المقترحة لإشكالات المصطلح؛ والتي أقيمت لها الندوات والملتقيات وأشرفت عليها المؤسسات العلمية المتخصّصة؛ إذ يقول: «جلّ المشتغلين بالمصطلح يسلّمون بفكرة التنسيق ويوافقون غيرهم من العلماء على عدد من المقاييس التي يعتمد عليها في عملية الوضع والتوليد، ومع ذلك قلّ من يلجأ إليها من الواضعين؛ إذ يبقى الاختيار غالبا ذاتيا حدسيّا؛ كأن يشعر الباحث بأنّ هذا المصطلح أو ذاك هو المناسب أو الشائع، كيف ذلك؟ وبالنسبة إلى ماذا؟ لا ندري؟ وخلاصة القول: الأزمة وصفت والحلول اقترحت، ولكن المشكلة الاصطلاحية ما زالت قائمة، فإين الخلل أمام وجود الإطار شبه المشترك بين الباحثين؟» [7].

---

[5] محمد لطفي اليوسفي، قراءة في المصطلح النقدي، مجلة الأقصى، فلسطين، ع1، مج14، 2010، ص44-45.

[6] حسين نجاة، إشكالية المصطلح اللساني وأزمة الدقة المصطلحية في المعاجم العربية، مقاليد، جامعة ورقلة، الجزائر، ع10، جوان 2016، ص197.

[7] محمد العياشي، المصطلح اللساني العربي الحديث: من التأسيس إلى التدريس، ص33.

ولا تختلف الأطروحة الامتعاضية من هذا القلق المصطلحي المضطرب لدى (حافظ إسماعيلي علوي) والتي يعزوها إلى الابتكارات الفردانية النرجسية، والتي تنبجس عبر الأهواء لا العلمية الممنهجة وهنا تنفلت الحقيقة الواضحة للمادة المصطلحية اللساني؛ وهذا ما يفهم من مقولته الآتية: «لا يزال الرصيد الفني للسانيات العربية في مجال الدراسة المصطلحية يشكو من عقبات حقيقية؛ لغياب رصيد اصطلاحي مشترك يوحّد اللسانيين ويؤلّف بينهم. فرصيدنا المصطلحي في مجال اللسانيات يبدو ضربا من الأهواء النابعة من الميول والابتكار الشخصي الذي لا يتقيّد بمنهجية علمية دقيقة. إنّ اللساني الذي يضطلع بمسؤولية تطويع ومواكبة وتوليد اللغة –في جميع الحقول المعرفية– يبقى عاجزا عن البدء بالمجال الأقرب إليه والمعني به بشكل مباشر، وهذا يولّد شعورا بالإحباط وإحساسا بالخيبة)) [8].

وإن كان الاضطراب الذي تشهده المنظومة المصطلح اللساني في الكتابات العربية المعاصرة أزمة محمومة، فإنّه يحسن القول أنّ المعظلة أساسا قد اصطبغت بالعلم الذي يحويها؛ والمتمثّل في (اللسانيات Linguistique)؛ والذي شهد تقلّبات وتحويرات مفرداتية عدّة؛ وهو الأمر الذي وقفنا عنده في كتاب (اللغة الثانية) لـ(صلاح فاضل)، و(قاموس اللسانيات) لـ(عبد السلام المسدي) فأمّا الأوّل فقد نقل لنا هذا التشتيت الترجمي في سياق معالجته لعنوان بحثي أسماه بـ(من مظاهر الاختلاف والاضطراب في ترجمة المصطلح اللساني والنقدي)، فنجده قائلا في هذا الصدد: «مصطلح Linguistics نفسه ما زال عرضة للاختلاف والأخذ والردّ بين المترجمين واللسانيين العرب وربّما يمثّل تأريخ الصراع من أجل استقرار ترجمة هذا المصطلح انموذجا لما هو عليه الوضع الراهن في ميدان ترجمة المصطلح اللساني والنقدي. فما زلنا وحتّى هذه اللحظة نجد مجموعة من المقابلات الترجمية التي لم يستقرّ على أيّ منها بشكل حاسم منها مصطلحات: علم اللغة، فقه اللغة، اللسانيات علم اللسان، علم اللسانة (...)، وقد قيل أيضا (ألسنيات)، و(اللسنيات)، وأخيرا (اللسانيات) الذي يعتقد أنّه قد ظهر لأوّل مرة في الجزائر عام 1966» [9].

---

[8] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص83.

[9] فاضل ثامر، اللغة الثانية، ص174-175.

وأمّا الآخر، فقد عرض الإشكالية الترجمية لهذه المادة المصطلحية الأجنبية في مقالته الموسومة بـ(مصطلح العلم وعلم مصطلحه)؛ إذ صاغ له بدائل ملفوظية عدّة تجاوزت العشرين مصطلحا؛ وهي: "اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث علم فقه اللغة، علم اللغات، علم اللغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري علم اللّسانة، الدراسات اللغوية الحديثة، الدراسات اللغوية المعاصرة، النظر اللغوي الحديث، اللّغويات الجديدة، اللّغويات، الألسنيّة، الألسنيّات، اللّسنيّات، اللسانيات" [10].

كما يمكننا الاستدلال بنماذج مصطلحية لسانية شهدت هي الأخرى تعدّدا ترجميّا، وهو الأمر الذي يعزّز مسألة التأزم المصطلحي في الصرح اللساني العربي؛ إذ يورد (أحمد مختار عمر) "نماذج أخرى مهمة لهذا التباين عند ترجمة phoneme و morpheme و synchronic و diachronic؛ إذ يترجم الأوّل بالفونيم والصوتم والمستصوت واللافظ والصوت المجرّد، كما يترجم الثاني بالمورفيم والصيغم والوحدة الصرفية والصرفيم، كما يترجم الثالث بالسنكروني والمتزامن، والتزامني، والوصفي والمتعاصر، والمتواقت والآني والثابت والمستقر، بينما يترجم الرابع بالدايكروني والتطوّري والتعاقبي والتاريخي والزماني" [11].

وفي سياق آخر، تعرّض (حمزة المزيني) إلى مسألة المشكلة المصطلحية التي استفحلت في الدراسات اللسانية المعاصرة وقدّم رؤية مغايرة؛ مقتضاها أنّها قضية لا تستدعي المبالغة في طرحها؛ ذاك أنّها "موضوع قديم متجدّد وطرحه بالشكل الذي هو عليه في الكتابات العربية فيه تضخيم ومبالغة، بدليل أنّ الموضوع لم يكن قضية لا عند القدماء ولا عند الغربيين. فالقدماء تعاملوا مع المصطلح الوافد بتلقائية كما تتعامل اللغات الحيّة الغنيّة اليوم بعفوية" [12].

ولعلّ التعقيب الذي نراه مناسبا لمقولة (حمزة المزيني) يتلخّص في تأكيدنا على المسالك الوعرة في فهم أبجديات ومعالم المصطلح الوافد؛ وخاصة الدراية المطلقة الشاملة بالأصول الدلالية الأولى لنشأته

---

[10] عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص72.

[11] المرجع نفسه، ص177.

[12] محمد العياشي، المصطلح اللساني العربي الحديث: من التأسيس إلى التدريس، ص36-37.

ذاك أنّ مسألة التعامل العربي القديم مع المصطلحات الأجنبية الوافدة ليست هي ذاتها الآن؛ فالمعارف تشهد تدفّقا رهيبا على الساحة العربية في زمننا الراهن؛ وما كان معروفا بالأمس، صار مجهولا وملتبسا اليوم؛ فقد يكون واضع المسمّيات "خالي الذهن من الواقع الذي نشأ فيه المصطلح الأجنبي، فيقود ذلك إلى ضعف في المصطلح العربي الذي يختاره لمقابلته. وهذه خاصية قد لا نحتاجها في جميع المصطلحات ولكن معرفتها والإلمام بها يجعل المصطلح العربي الذي نختاره لمقابلته أوفر حظا، وأدعى إلى تمثيل المفهوم بصورة أفضل" [13].

ختاما، فإنّه يحسن القول أنّ أزمة المصطلح اللساني ستظلّ إشكالية قائمة ما لم تكن هناك جهود بحثية جادّة لتغليب سلطة التوحيد على النزعة النرجسية الفردانية لدى الباحثين؛ ذاك أنّ وضع المادة المصطلحية وتثبيتها يقوم على المبدأ الاتفاقي بين الجماعة العلمية المختصّة.

وعليه، فإنّها نثمّن تلك النصوص القانونية التي سنّتها المجامع وهيئاتها العلمية في سبيل تقييس المصطلح اللساني، ولكن الأمر بحاجة إلى متابعة مدى تطبيق الباحثين المختصّين لمقرّراتهم المشروعة؛ وذلك خدمة للمتلقي العربي، الذي ظلّ في حيرة ودهشة من تلك الاجتراحات المصطلحية الجمّة الفوضوية.

---

[13] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص151.